نشرة

وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة

العدد 003
الفصل الثالث 2023

فخامة رئيس الجمهورية خلال افتتاحه الدورة الرابعة لتحالف الساحل:

أزمات دول الساحل تستدعي تضامنا دوليا فعالا ومستداما

محتوى العدد

فخامة رئيس الجمهورية خلال افتتاحه الدورة الرابعة لتحالف الساحل:

أزمات دول الساحل تستدعي تضامنا دوليا فعالا ومستداما

صفحة 4

وزير الاقتصاد خلال الدورة العادية الثانية عشرة لمجلس وزراء مجموعة دول الساحل الخمس:

القرارات المتخذة في هذه الدورة علامة فارقة لتفعيل مجموعة دول الساحل الخمس

صفحة 8

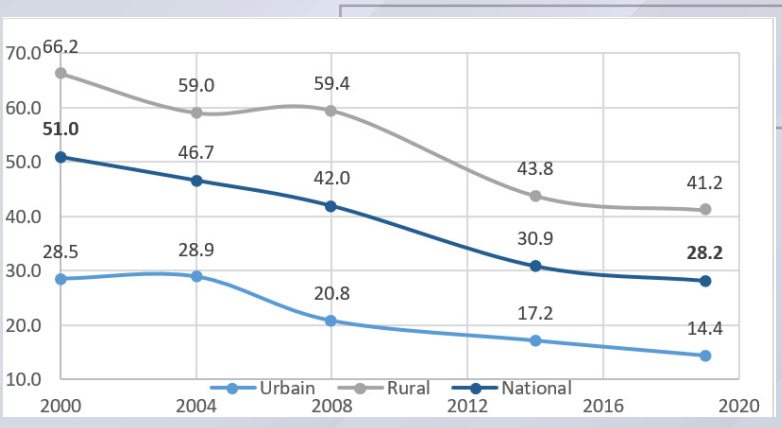

صفحة 12

نشرة

وزارة الشؤون الاقتصادية

المدير الناشر

أحمد محمدو

المستشار المكلف بالاتصال والعلاقات العامة

لجنة القراءة

د.يسلم حمدان ، مكلف بمهمة

د.انكنور كودورو هارون ، مكلف بمهمة

عز الدين داداه ، مكلف بمهمة

د. المصطفى سيدي محمد ، المستشار الاقتصادي

د.محمدو امبابه ، مستشار مكلف بالاصلاحات.

للاتصال

00222245251477

البريد الالكتروني

Ouldmodou@economie.gov.mr

ص ، ب: 238

شارع نيلسون مانديلا

نواكشوط ، موريتانيا

www.economie.gov.mr

الافتتاحية

مراعاة الاستدامة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية: «خيار حصيف»

تمثل إشكالية تغير المناخ تحديا كبيرا للبشرية جمعاء، ولإفريقيا على وجه الخصوص. كما أنها تتنزل اليوم في صلب الاهتمامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للدول. ومن بين النتائج المباشرة لتغير المناخ، يلاحظ تواتر ظواهر مناخية متطرفة، مثل الجفاف المتكرر، والفيضانات العنيفة، وموجات الحرارة الشديدة، وحرائق الغابات الهائلة.

وتتمثل إحدى الحلول للتخفيف من آثار تغير المناخ في ترقية النمو الأخضر، وتسريع الانتقال إلى الطاقة المستدامة، وذلك، بشكل خاص، من خلال تطوير الهيدروجين الأخضر، والاستثمار في الدول ذات الإمكانات العالية في مجال الطاقة الشمسية والهوائية...

وللتذكير، فإن أهداف التنمية المستدامة تتألف من 17 هدفا عاما و169 هدفا فرعيًا، وهي في نفس الوقت أهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتتفق على نطاق واسع مع أولويات وتطلعات القارة الأفريقية، بما في ذلك ضرورة معالجة الفقر والتفاوت، بشكل فعال، وتطوير القدرات الإنتاجية من خلال رأس المال المادي والبشري والاجتماعي والفكري والابتكار.

إن موريتانيا، مثل دول أفريقية أخرى، تمتلك إمكانات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة (الشمسية والهوائية)، بالإضافة إلى مزايا أخرى مثل وجود مناطق شاسعة غير مأهولة توفر بيئة ملائمة لاحتضان منشآت الطاقة المتجددة، وموقع جغرافي استراتيجي قريب من الأسواق العالمية...

وتبذل الحكومات الأفريقية جهودًا كبيرة لدمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الوطنية وخططها التنموية. ولذلك، فقد حددت معظم البلدان قطاعات حكومية لتنسيق تنفيذ البرامج في هذا المجال وتحديد الأولويات ووضع مؤشرات نوعية لقياس الأداء.

وهكذا، فلم تكن موريتانيا بمنأى عن هذه الديناميكية: حيث أدركت السلطات العمومية أهمية دمج بعد التنمية المستدامة في جميع السياسات القطاعية وإناطة المسؤولية عن التكفل بهذا البعد بوزارة الاقتصاد، مما جعل بلدنا رائدا في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الالتزام من قبل السلطات السياسية بترقية التنمية المستدامة ضمن منظور القضاء على الفقر وتحقيق النهوض الاقتصادي هو ما دفع إلى تضمين الاستدامة في صياغة الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية.

وبالفعل، فإن الأهمية المعطاة لاستدامة النمو ولمكافحة الاقصاء والتهميش عبر مقاربات براغماتية، كل أولئك يتنزل في صلب المبادئ الموجهة لتدخلات الوزارة.

ومن هنا، فيجب أن تدمج الالتزامات السياسة التي قطعتها الحكومة على نفسها في مجال الاستدامة في الاستراتيجيات القطاعية التي تؤطر نشاطات الوزارات. ويقتضي ذلك أن تدمج الوزارات بشكل استباقي وفي أسرع وقت ممكن بُعد الاستدامة في صياغة سياساتها القطاعية وخططها الاستراتيجية الأخرى.

عبد السلام ولد محمد صالح وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة

فخامة رئيس الجمهورية خلال افتتاحه الدورة الرابعة لتحالف الساحل:

"أزمات دول الساحل تستدعي تضامنا دوليا فعالا ومستداما"

شهدت بلادنا يوم 10 يوليو 2023 فعاليات أعمال الجمعية العامة الرابعة لتحالف الساحل التي أشرف فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الرئيس الدوري لمجموعة دول الساحل الخمس، على افتتاح أعمالها.

وفي كلمة له بالمناسبة قال فخامة رئيس الجمهورية «إن منطقة الساحل بصفة عامة، لا سيما مجموعة الدول الخمس في الساحل، تواجه أزمات أمنية واجتماعية واقتصادية وبيئية غير متناسبة مع قدراتها على الصمود وحدها».

وأوضح أن « هذه الأزمات تزايدت وتفاقمت بسبب وضع دولي صعب جعلها تتفاقم وتتضخم بشكل دراماتيكي باستمرار. ولذلك فلا يمكننا أن نتغلب على هذا الوضع إلا من خلال تضافر الجهود، واعتماد مقاربة شاملة، ووضع خطة جماعية صارمة، يعززها تضامن دولي فعال ومستدام».

وأضاف: «وفي كل الأحوال لا يمكن فصل التحدي الأمني الذي يشكل الإرهاب والتطرف والعنف أساسه عن عوامل الركود التي هي: الفقر، والظلم الاجتماعي، وسوء الإدارة، وتغير المناخ، وانعدام الآفاق والتوترات الاجتماعية بشكل عام، وفي ظل هذه العوامل مجتمعة ينمو العنف ويترعرع ويزدهر».

وفي إطار العمل على مواجهة هذه التحديات، قال فخامة رئيس الجمهورية: « ولمواجهة هذه الأوضاع، سارعت مجموعة دول الساحل الخمس إلى تعبئة وتحسيس الشركاء حول برامجها التنموية والحوكمة وتعزيز قدرتها على الصمود وتوطيد الأمن».

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن:» هذا الترابط شبه العضوي بين الأمن والتنمية هو الذي يشكل حجر الأساس لقيام مجموعة الخمس في الساحل».

وفي سياق متصل، استعرض فخامة رئيس الجمهورية ما قامت به مجموعة دول الساحل الخمس حيث قال: «على الرغم من السياق الإقليمي والدولي غير المواتي إلى حد ما، فقد حققت مجموعة دول الساحل الخمسة إنجازات كبيرة، تمثلت في:

- تعزيز قنوات التبادل والتنسيق بين قوات الدفاع وقوات الأمن الوطني؛
- تعزيز القوة المشتركة فيما حققته في مجالات التدريب والتجهيز والبنية التحتية؛
- إنشاء مجموعات التدخل والمراقبة السريعة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تم تنفيذ برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للفترة 2019 - 2021 واعتماد خطة جديدة تغطي الفترة 2023 - 2025».

كما تناول فخامة رئيس الجمهورية بعض الأحداث التي عرفتها دول المجموعة حيث قال: « من المؤسف والمحزن أن أحداثا مأساوية قد وقعت مؤخرا عطلت عمل منظمتنا وزادت من هشاشة هذه المنطقة الهشة أصلا. ونذكر على سبيل المثال من هذه الأحداث:

- انسحاب مالي من مجموعة الخمس في الساحل الذي قلص فجأة من مساحتنا

الجغرافية وحرمنا مؤقتًا، كما آمل، من المساهمة الثمينة لدولة شقيقة وعضو مؤسس؛

• انسحاب قوة بارخان؛

• الصراع المسلح في السودان.

ومع ذلك، يقول فخامة رئيس الجمهورية» وفي مواجهة هذه التطورات، أعاد رؤساء دول مجموعة الخمس، في 20 فبراير 2023 في نجامينا، التأكيد بقوة على عزمهم الراسخ على الحفاظ على المنظمة وتعزيزها، لقناعاتهم الراسخة بأن الانتصار على الإرهاب والتخلف يتطلبان بشكل حتمي تضافر الموارد والجهود.

وانعكس هذا التصميم بوضوح في خارطة الطريق للرئاسة الموريتانية لمجموعة الخمس في الساحل والتي تحدد هدفًا أساسيا من بين أهداف أخرى؛ يتمثل في:

- تعزيز قدرات القطاعات الدفاعية والأمنية، ولا سيما القوة المشتركة بعد إصلاحها، وتعزيز الهياكل المتعلقة بالأمن، التي تستضيفها الدول الأعضاء؛

- تفعيل البرنامج الاستثمار ذي الأولوية 2023-2025، وتعزيز التبادلات الاقتصادية بين بلدان الساحل مع العمل على حشدها حول هيكلة المشاريع المتسقة مع استراتيجية التنمية والأمن والعمل على تنشيط وتوسيع الشراكة الدولية لصالح مجموعة الخمس.

كما دعا فخامة رئيس الجمهورية في كلمته باسم جميع رؤساء دول مجموعة الخمس في الساحل إلى مزيد من الالتزام من المجتمع الدولي وتعبئة الموارد المالية لصالح مجموعتنا.

وأضاف: « ومن الملح بشكل خاص أن يتم تنفيذ إجراءات قصيرة الأجل ذات مردودية سريعة مرتبطة بإجراءات هيكلية طويلة الأجل، تؤدي إلى تحول نوعي ودائم في الظروف المعيشة للسكان وإيجاد حلول لعمالة لائقة للنساء والشباب من خلال تنفيذ أنشطة مدرة للدخل لفائدة الفئات الضعيفة من السكان، وتحسين إنتاجية القطاع الزراعي من خلال التكثيف الزراعي الإيكولوجي، بفضل استغلال الطاقات المتجددة مثل الهيدروجين الأخضر. كما آمل أن تساهم أعمالكم في تعبئة أكبر للتمويل لصالح استراتيجية الدفاع والأمن لمجموعة الساحل.»

وكان فخامة رئيس الجمهورية قد أشار في بداية كلمته إلى أن هذا الاجتماع ينعقد بالتزامن مع انعقاد الدورة العادية الثانية عشرة لمجلس وزراء دول مجموعة الخمس في الساحل مما يتيح أن تكون هذه الدورة فرصة لتعزيز الشراكة بين تحالف الساحل ومجموعة الخمس في الساحل وتحسين فعاليتها.

وحضر افتتاح أعمال الجمعية العامة لتحالف الساحل معالي الوزير الأول السيد محمد ولد بلال مسعود، ورئيس الجمعية الوطنية، والوزير الأمين العام لرئاسة الجمهورية، والوزير مدير ديوان رئيس الجمهورية، والوزير المستشار برئاسة الجمهورية، وعدد من أعضاء الحكومة، وممثلو أعضاء السلك الدبلوماسي، والمؤسسات المالية الدولية، وممثلون عن وكالات التعاون الأممية.

إضافة إلى ممثلي الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية الأعضاء في التحالف يتقدمهم معالي السيد خوسيه مانويل ألباريس وزير الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون بمملكة إسبانيا ورئيس الجمعية العامة لتحالف الساحل، ومعالي السيدة سفينيا شولتسه وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وزير الاقتصاد خلال الدورة العادية الثانية عشرة لمجلس وزراء مجموعة دول الساحل الخمس:

"القرارات المتخذة في هذه الدورة علامة فارقة لتفعيل مجموعة دول الساحل الخمس"

نظمت في نواكشوط يومي 08 و09 يوليو 2023 أعمال الدورة العادية الثانية عشرة لمجلس وزراء دول الساحل الخمس تحت إشراف معالي السيد عبد السلام ولد محمد صالح وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة رئيس مجلس وزراء المجموعة. ويأتي التئام هذه الدورة بعد تسلم فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني رئاسة المجموعة في 20 فبراير 2023، وذلك لتدارس جدول أعمال أعده خبراء المجموعة خلال اجتماع تحضيري برئاسة مشتركة ما بين منسق اللجنة الوطنية لتنسيق أعمال مجموعة دول الساحل الخمس بموريتانيا، السيد السالك ولد عينات، والأمين التنفيذي للجنة التنفيذية لمجموعة دول الساحل الخمس، السيد آيان أريك. ويتضمن جدول الأعمال المذكور عددا من النقاط الهامة، من بينها الاستراتيجية الأمنية والتنموية للمجموعة، وبرنامج الاستثمار الأولي للمجموعة، إضافة إلى تحديد ضوابط التنظيم المؤسسي للجنة التنفيذية لمجموعة دول الساحل الخمس.

وانطلقت أعمال الدورة الثانية عشر لمجلس وزراء دول مجموعة الساحل الخمس صبيحة يوم 9 يوليو حيث افتتحها معالي وزير الاقتصاد والتنمية المستديمة، رئيس مجلس وزراء مجموعة دول الساحل الخمس، السيد عبد السلام ولد محمد صالح الذي أوضح أن جدول أعمال هذا الاجتماع يكتسي أهمية قصوى في سبيل تفعيل المنظمة، ويهدف من بين أمور أخرى، للتباحث والمصادقة على الاستراتيجية الجديدة لتنمية وأمن مجموعة دول الساحل الخمس للفترة ما بين 2023-2033، وهي الاستراتيجية التي ستمثل البوصلة التي توجه أعمال المجموعة ومبادراتها الهادفة لبلورة رؤية مشتركة تضمن السلام والازدهار للمنطقة خلال السنوات القادمة.

وقال معالي الوزير إن هذه الاستراتيجية الجديدة تستهدف في أفق العقد القادم تحسين شروط الأمن والتنمية المستدامة لساكنة فضاء مجموعة دول الساحل الخمس.

وأوضح معاليه أن هذه الرؤية ترتكز على مواجهة ثلاثة تحديات جسام، من بينها، تكييف المنطقة في مجال مواجهة انعدام الأمن؛ ودعم جهود التنمية في ظل حالة الهشاشة الأمنية وتزايد حالات الطوارئ الإنسانية؛ إضافة إلى تحسين المجال المؤسسي لتدخلات مجموعة دول الساحل الخمس.

وأضاف أن الاجتماع سيتيح التباحث والمصادقة على برنامج الاستثمارات ذات الأولوية لمجموعة دول الساحل الخمس ما بين 2023-2028. كما أشار إلى أن الاجتماع سيتناول أيضا، البحث والمصادقة على الشروط المرجعية لاكتتاب مكتب يكلف بإجراء التدقيق التنظيمي للأمانة التنفيذية لمجموعة دول الساحل الخمس، مبينا أن هذا التدقيق يعتبر ضروريا لتعزيز فعالية وشفافية ومسؤولية الأمانة التنفيذية للمجموعة كهيئة إقليمية. وأكد معالي الوزير أن القرارات التي ستتخذها المجموعة تتماشى تماما مع سياسة تفعيل المنظمة طبقا لتوجيهات قادة المجموعة.

شارك في الاجتماع إلى جانب معالي وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة الموريتاني، كل من معالي وزير التخطيط النيجيري السيد رابيو عبدو، ومعالي وزير التوقعات الاقتصادية والشراكة الدولية التشادي السيد موسى بتراكي، ومعالي وزير الاسكان والإصلاح العقاري البوركنابي السيد ميكايلو سيدي بي، والأمين التنفيذي للجنة التنفيذية لمجموعة دول الساحل الخمس، السيد آيان أريك.

وفي اختتام أعمال الدورة، أكد معالي وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة، أن اجتماع المجلس يمثل علامة فارقة ومهمة بخصوص تفعيل مجموعة دول الساحل الخمس نظرا لأهمية القرارات المتخذة. وقال معاليه إن تحيين هذه الوثائق يأتي في لحظة مهمة قبيل انعقاد الجمعية العامة الرابعة لتحالف الساحل يوم 10 يوليو، والتي ستكون فرصة لمناقشة استراتيجية المجموعة وخطة عملها الخمسية مع شركائها في تحالف الساحل الذين نأمل في شراكة متجددة معهم تأخذ بعين الاعتبار أولويات مجموعة دول الساحل الخمس مما يمكن منظمتنا من القيام بدورها المركزي كاملا.

وفي نهاية الاجتماع تمت قراءة نتائج دورة المجلس من قبل الأمين التنفيذي لمجموعة دول الساحل الخمس حيث تمت المصادقة على مختلف النقاط الواردة في جدول أعمال الاجتماع كما قرر المجلس إطلاق أعمال التدقيق الخاصة باللجنة التنفيذية للمجموعة بإشراف مجلس الوزراء باعتباره لجنة توجيهية. وتم الأخذ في الاعتبار جدولا زمنيا يسمح بالحصول على نتائج التدقيق قبل الدورة الميزانوية القادمة للجنة التنفيذية للمجموعة.

وتقرر إنشاء لجنة متابعة للتدقيق، مشكلة من منسقي لجان التنسيق الوطنية لأعمال المجموعة ونقاط الاتصال في الدول الاعضاء مكلفة بتوفير المعطيات لمكتب

التدقيق.
كما درس المجلس وصادق على مشروع التصريح الذي سيقدمه الرئيس الدوري للمجلس وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة خلال الجمعية العامة الرابعة لتحالف الساحل.
وهنأ المجلس فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني على الجهود التي بذلها خلال الأشهر الأخيرة والهادفة إلى تفعيل المنظمة.
و تم على هامش الدورة تنظيم اجتماع لمناقشة برنامج الاستثمارات ذات الأولوية لمجموعة دول الساحل الخمس حيث عقدت الأمانة التنفيذية لمجموعة دول الساحل الخمس يوم 10 يوليو 2023 في نواكشوط، اجتماعا فنيا مع تحالف الساحل، يهدف إلى مناقشة المشاريع وبرامج المجموعة في الفترة المقبلة، كما خصص الاجتماع لدراسة برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للفترة ما بين 2023-2028 لمجموعة دول الساحل الخمس الذي يتضمن 27 مشروعا ستنفذ على مستوى دول المنطقة ويهدف إلى تحقيق عدة أمور من بينها تعزيز قدرات قوات الدفاع لمواجهة انعدام الأمن في الساحل، وزيادة التعاون و تبادل المعلومات في مواجهة انعدام الأمن، و تحسين إطار الحكامة الرشيدة و العدالة و التماسك الاجتماعي، و تعزيز القدرات التنظيمية لدول المجموعة.
وقد تخلل الاجتماع تقديم عروض عن أهم المشاريع المقدمة من طرف الأمانة التنفيذية.

توقيع اتفاقية بين موريتانيا والبنك الافريقي لتنمية بأكثر من 28مليون أوقية

وقع معالي وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة، السيد عبد السلام ولد محمد صالح، يوم 18 يوليو 2023 في نواكشوط، مع المديرة العامة المساعدة للمكتب الجهوي للتنمية المندمجة وتقديم الخدمات لشمال إفريقيا بالبنك الأفريقي للتنمية، السيدة مالين ابلومبيرك، على اتفاقية موجهة لتمويل إعداد دراسات الجدوى لبرنامج تثمين المخزون الزراعي والرعوي لمنطقة الظهر في الحوض الشرقي (مشروع آوكار). وتبلغ قيمة هذا التمويل الممنوح من قبل الصندوق الأفريقي للتنمية 569 ألف وحدة حسابية أي ما يعادل حوالي ثمانية وعشرين مليونا ومائتي ألف (28,200,000) أوقية جديدة.
ويهدف مشروع «أوكار» إلى تعزيز الموارد الزراعية الرعوية المتوفرة في الجزء الشمالي الشرقي (الظهر) من ولاية الحوض الشرقي. كما يهدف إلى توفير حلول متعددة الأبعاد للعديد من المشاكل والعراقيل الموجودة في القطاع الزراعي الرعوي ويشكل كذلك بداية لمزيد من المشاريع / البرامج الهيكلية في قطاع الثروة الحيوانية من خلال تنمية الموارد الزراعية الرعوية المتاحة.
وفي كلمة له بالمناسبة، قال معالي وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة إن قطاع التنمية الحيوانية يشكل أحد أبرز اهتمامات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وقد استفاد هذا القطاع من استثمارات هامة ضمن البرامج الحكومية. وأوضح أن القطاع يتوفر على مخزون نمو حقيقي ويوفر العيش الكريم لعشرات آلاف الأسر وتشمل انعكاساته الإيجابية المجتمع بأكمله خاصة في ولاية الحوض الشرقي.
وأضاف ان اختيار تلك الولاية ليطلق منها فخامة رئيس الجمهورية حزمة دعم معتبرة لصالح القطاع، على هامش معرض المواشي الذي تم تنظيمه بمدينة تمبدغه قبل سنتين، لم يكن اعتباطيا.
كما استعرض معالي الوزير بعض معوقات القطاع التي من بينها ضعف البنية التحتية والنزاعات على الموارد الطبيعية وضعف القيمة المضافة.
وأوضح أن هذه المعوقات والنواقص هي التي سيسعى المشروع الجديد للتغلب عليها، حيث إنه يسعى لبلورة حلول متعددة الأبعاد لمشاكل القطاع الرعوي من خلال مد القطاع بمحفظة مشاريع وخطة استثمارية وذلك بدعم فني من منظمة الأغذية والزراعة.

وبدورها قالت المديرة بالبنك الافريقي للتنمية، إن مشروع (أوكار) يهدف إلى تعزيز الموارد الزراعية الرعوية المتاحة في منطقة الحوض الشرقي، وسيفيد سكان هذه المنطقة، حيث تعتبر الثروة الحيوانية أحد أهم مصادر الدخل.
وحضر حفل مراسم التوقيع معالي وزير التنمية الحيوانية السيد احمديت ولد الشين، وعدد من المسؤولين في القطاعين.

الفقر النقدي والمتعدد الأبعاد في موريتانيا

علين كي
رئيس مصلحة إحصاء التشغيل والظروف المعيشية للأسر

السياق

على مدى عقود، شرعت موريتانيا، على غرار العديد من البلدان الأفريقية، في ديناميكية الحد من الفقر من خلال صياغة وثائق استراتيجية مختلفة، لا سيما الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2001-2015، والاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2016 - 2030. وتهدف هذه الاستراتيجيات المختلفة بشكل أساسي إلى مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان وولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. إلا أن هذه الاستراتيجيات لن تكون فعالة إلا إذا ارتكزت على المعرفة الدقيقة لظاهرة الفقر والاستهداف الأمثل للمناطق الأكثر تأثرا بها.

لقد ركزت مختلف التحليلات حول الفقر في موريتانيا على تطور وملامح الفقر النقدي. ومن المؤكد أن هذه التحليلات ضرورية، ولكن يجب استكمالها بتحليلات متعددة الأبعاد لأن القياس النقدي للفقر لا يكفي لتغطية جميع أبعاد رفاهية الإنسان والظروف المعيشية للأسر. ذلك أن الفقر يشمل مجموعة معقدة من أشكال الحرمان في مجالات مثل ضعف الدخل، والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والظروف المعيشية، والأمن الغذائي والتغذية، وما إلى ذلك.

ومنذ عام 1988، قام المكتب الوطني للإحصاء (الذي أصبح في 2021 الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي)، بإجراء سلسلة من المسوح الدائمة حول الظروف المعيشية للأسر من أجل توفير المعلومات ورصد التغييرات الرئيسية التي لوحظت على الظروف المعيشية للأسر وخاصة مراقبة الفقر. ويشكل هذا المسح أحد المصادر الرئيسية للبيانات التي تتيح تقييم مستوى معيشة السكان من ناحية، وتوجيه صناع القرار السياسي والاقتصادي من ناحية أخرى لتحسين إدارة ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات التنموية.

2. الفقر النقدي

يعتمد الفقر من منظور نقدي على الدخل أو الاستهلاك، المترجم إلى قيمة نقدية، لتقييم رفاهية السكان. ومن ثم يتم تحديد العتبة النقدية التي على أساسها يعتبر الفرد فقيرا.

وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في معدلات الفقر خلال العشرين سنة الماضية، إلا أنها ما تزال تشكل تحديًا حقيقيًا في المناطق الريفية وفي بعض الولايات.

ووفقًا لنتائج المسح الدائم للظروف المعيشية للأسر 2019 - 2020، فقد بلغت نسبة السكان الموريتانيين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر النقدي (المقدرة بـ 100,19 أوقية) 28,2% في عام 2019. وعلى مدار العشرين عامًا الماضية، انخفضت نسبة السكان الذين يصنفون فقراء بنسبة 22,8 نقطة مئوية (أي بانخفاض قدره 1,2 نقطة، في المتوسط، سنوياً خلال الفترة).

وعلى الرغم من الانخفاض الكبير، فإن التحليل حسب وسط الإقامة يظهر أن الفقر ما يزال يمثل إشكالية ريفية. وبالفعل، ففي عام 2019، بلغت نسبة الفقر 41,2% في الوسط الريفي مقابل 14,4% في الوسط الحضري. ومع ذلك، فإنه من الملاحظ أن الجهود المبذولة للحد من الفقر تتركز بشكل أكبر في الوسط الريفي. وهكذا، فخلال العشرين سنة الماضية، سجل الفقر انخفاضًا سنويًا أعلى بمرتين في الوسط الريفي منه في الوسط الحضري، بواقع 1,3 نقطة مئوية سنويا في الوسط الريفي مقابل 0,7 نقطة مئوية في الوسط الحضري.

الشكل البياني 1: تطور نسبة الفقر ما بين 2000 و2020

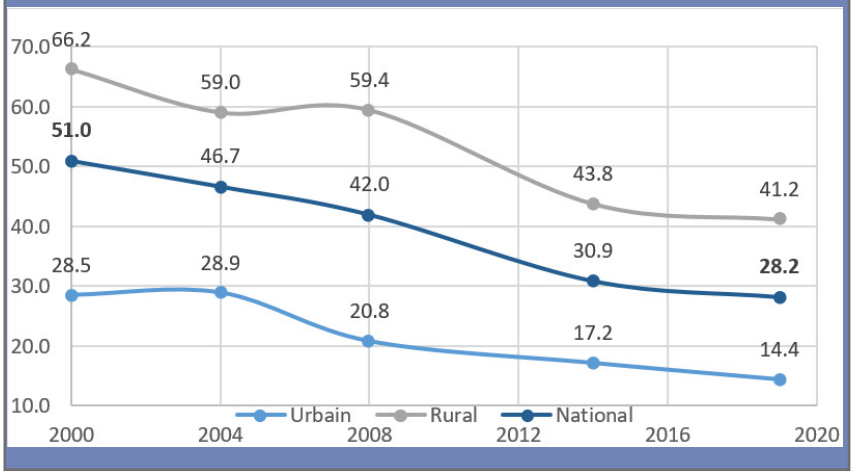

ويظهر تحليل انتشار الفقر حسب الولايات أنه لا يزال يمثل مشكلة مزمنة في بعض المناطق، مما يعكس فوارق حقيقية تعيشها البلاد على مستوى التنمية الجهوية واللامركزية وتنفيذ برامج وسياسات فعالة لتحسين مستوى ظروف معيشة السكان وخاصة في بعض الولايات. وعلى ضوء نتائج المسح الدائم للظروف المعيشية للأسر للفترة 2019-2020، تم تقسيم الولايات إلى أربع مجموعات:

- مجموعة الولايات الأكثر فقرا: في عام 2019، تعيش أكثر من أربع من كل عشر

أسر مقيمة في هذه الولايات تحت عتبة الفقر: كيديماغه (48,6%)، تكانت (45%)، لبراكنه (41,1%) ولعصابه (39,4%).

- مجموعة الولايات الفقيرة إلى حد كبير: تحتوي على 23,3% من فقراء البلاد، وتشمل هذه المجموعة ولايات آدرار (34,9%)، وكركول (34,3%)، والحوض الغربي (34,2%).

- مجموعة الولايات ذات الفقر المعتدل: وتضم 17,5% من إجمالي الفقر: ولايتي الترارزة (24,8%) والحوض الشرقي (24,5%). وبين عامي 2014 و2019، سجلت هذه المجموعة أكبر انخفاض في معدلات الفقر؛

- مجموعة الولايات الأقل فقرا. وهي تيرس زمور (15,6%) و انشيري (15,5%) و نواكشوط (14,3%) وداخلت نواذيبو (10,9%). فهذه الولايات لديها أدنى معدلات فقر، بغض النظر عن السنة، مع انخفاض الفقر بنحو 4,3 نقطة مئوية بين عامي 2014 و2019.

3. الفقر غير النقدي

على نحو متزايد، اهتمت الأبحاث المتعلقة بقياسات الفقر بمدى تعقيد الظاهرة وطبيعتها متعددة الأبعاد فيما يتعلق بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما القضاء التام على الفقر المدقع في البلاد وخفض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعيشون الفقر بجميع أبعاده، بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030. ولذلك من المهم بناء مقاربة متعددة الأبعاد لفهم ظاهرة الفقر بشكل أفضل، مع الأخذ في الاعتبار ليس فقط الدخل، ولكن أيضًا العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل الصحة والتعليم وظروف المعيشة والأمن الغذائي والتوظيف، من بين أمور أخرى.

وفي هذا السياق، باشرت الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، منذ يونيو 2021، عملية تشاركية تضم مختلف القطاعات الوزارية بالشراكة مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية بجامعة أكسفورد واليونيسف لتحديد وحساب مؤشر الفقر الوطني متعدد الأبعاد الخاص بموريتانيا، مما سيسمح باستهداف أفضل للسكان الأكثر هشاشة ويلبي متطلبات المتابعة المستمرة لأهداف التنمية المستدامة 2015 -2030.

وقد مكنت نتائج هذه الدراسة من تحديد الأماكن والمجموعات السكانية الأكثر تأثرا بهذا النوع من الفقر، فضلا عن تحديد مساهمة الأبعاد المختلفة في هشاشة السكان، من أجل اعتماد توجهات استراتيجية لمشكلة الفقر للحد بشكل أكثر فعالية من الفقر وعدم المساواة.

ومن أجل احتساب هذا المؤشر، تم اختيار أربعة أبعاد (التعليم والصحة وظروف المعيشة والتوظيف) وتسعة عشر مؤشرا فيما يتعلق بالرؤية المستقبلية لتنمية البلاد والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية وكذلك الالتزامات المحددة من خلال الاجندات الدولية.

يشير المستوى المرتفع لبعض أشكال الحرمان إلى التحديات المستمرة في مجال تحسين الظروف المعيشية للسكان

ويظهر تحليل السكان المحرومين في كل مؤشر (الشكل البياني 2) أن حوالي تسعة من كل عشرة أشخاص (87,3%) محرومون من التأمين الصحي. وفي البعد الصحي، يُحرم حوالي ثلاثة من كل عشرة أشخاص من الولوج إلى الخدمات الصحية ويعيشون في أسر يعاني أطفالها دون سن الخامسة من تأخر النمو. وفي البعد التعليمي، يحرم حوالي اثنين من كل ثلاثة أشخاص (64,6%) من إكمال المرحلة الابتدائية ويحرم 50% من إكمال التعليم

الجدول 1: تطور مستوى الفقر حسب الولاية

	2000	2004	2008	2014	2019
الحوض الشرقي	32,9	50,4	58,4	29,4	24,5
الحوض الغربي	62,6	47,6	45,2	38,5	34,2
لعصابة	70,5	44,1	56,0	41,8	39,4
كوركول	80,0	68,5	66,5	36,9	34,3
لبراكنه	62,5	65,2	63,9	42,8	41,1
اترارزه	57,6	51,9	37,1	32,2	24,8
آدرار	26,7	39,6	57,1	34,1	34,9
نواذيبو	5,6	20,7	18,6	14,8	10,9
تكانت	52,1	70,3	67,8	48,3	45,0
كيدي ماغا	83,1	62,7	56,7	48,0	48,6
تيرس الزمور	17,2	30,4	17,8	19,7	15,6
انشيري	32,9	50,9	31,7	22,8	15,5
نواكشوط	29,2	25,9	15,6	15,6	14,3

المصدر: م و. إ، 2019- 2020

القاعدي (التعليم الأساسي والثانوي).
وما تزال هناك تحديات حقيقية أمام قطاع التعليم: فما يقرب من ثلثي السكان (64,6%) محرومون من إكمال المرحلة الابتدائية، في حين أن التعليم الأساسي إلزامي للأطفال من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين ستة وأربعة عشر عامًا لفترة دراسية لا تقل عن ست سنوات (المرجع: القانون رقم 054-2001 المتعلق بإلزامية التعليم الأساسي).
ويشير تحليل بُعد الظروف المعيشية إلى مستويات مرتفعة نسبياً من الحرمان: حيث أن 63,3% من السكان يعيشون في ظروف اكتظاظ، و60,6% لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب (محرومون من مصدر مياه الشرب، أو من النفاذ إلى مياه الشرب أو من استمرارية النفاذ إلى الخدمة)، و52,8% لا يستخدمون الطاقة النظيفة (الغاز) للطهي، و52,4% ليست لديهم مراحيض خصوصية محسنة، و47,4% يعانون من انعدام الأمن الغذائي (استناداً إلى سلم لقياس انعدام الأمن الغذائي قائم على التجارب المعيشة).

الشكل البياني 2: معدل العد غير المراقب أو نسبة السكان المحرومين بالنسبة لكل مؤشر

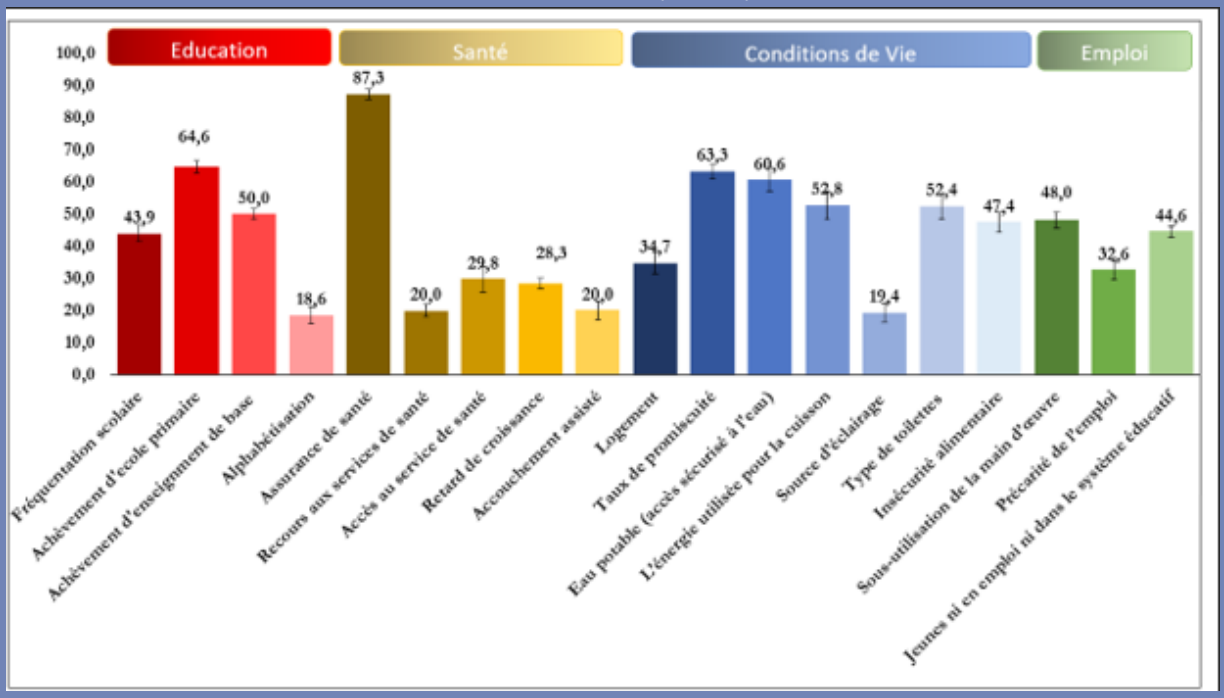

سكان الريف، هدف ذو أولوية للحد من الفقر:

تم إبناء مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد باستخدام منهجية ألكاير-فوستر. وتستخدم هذه المنهجية، التي طورها ألكاير وفوستر (2011) لقياس الفقر متعدد الأبعاد، مقاربة التعداد لتحديد الفقراء وتأخذ في الاعتبار الحرمان الذي يواجهونه بشكل متزامن. ولا تحدد هذه المنهجية من هو الفقير فحسب، بل إنها تبتكر أيضًا من خلال دمج اتساع أو شدة الفقر متعدد الأبعاد. وقد مكن تطبيق هذه المنهجية على بيانات المسح الدائم للظروف المعيشية 2019 من التوصل للنتائج التالية:
- معدل الفقر متعدد الأبعاد مرتفع نسبياً. ويعيش حوالي ستة من كل عشرة أشخاص (9?56%) في وضعية الفقر متعدد الأبعاد. وعبارة أخرى، ومع عتبة 38% (تطابق حرمانًا ببعد ونصف)، فإن 56,9% من السكان يعانون من فقر متعدد الأبعاد.
- شدة الفقر، يشير متوسط درجة حرمان الأشخاص في وضعية الفقر متعدد الأبعاد، إلى أن كل فقير محروم في المتوسط بنسبة 56,3% من المؤشرات المرجحة.
- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في موريتانيا، وهو عبارة عن ناتج انتشار وحدة الفقر متعدد الأبعاد، ويبلغ 0,32 مما يدل على أن الأشخاص الفقراء يعانون ما يقرب من ثلث جميع أشكال الحرمان المحتملة.
وعلى غرار نتائج الفقر النقدي، فإن تحليل الفقر متعدد الأبعاد يكشف عن تباينات كبيرة بين مناطق الإقامة. حيث يعاني 77,1% من السكان في المناطق الريفية من الفقر متعدد الأبعاد مقابل 35,4% من سكان المناطق الحضرية. كما أن شدة الفقر أعلى في المناطق الريفية (58,8%) مقارنة بالمناطق الحضرية (50,6%). ويرتفع مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بمقدار 2,5 مرة في المناطق الريفية، حيث يبلغ 0,179 في المناطق الحضرية و0,453 في المناطق الريفية. الأمر الذي يبين الحاجة إلى تنفيذ سياسات موجهة، تهدف إلى تذليل التحديات الحقيقية المرتبطة بالنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم والصحة)، وظروف المعيشة وفرص العمل، وخاصة للشباب.

ويُظهر تحليل نتائج الفقر متعدد الأبعاد حسب الولاية، ارتفاع معدل انتشار الفقر في كُيديماغا: حيث يشير مؤشر الفقر متعدد الأبعاد البالغ 0,584 إلى أن الفقراء في هذه الولاية يعانون ما يقرب من 58,4% من جميع أشكال الحرمان الممكنة. وبالإضافة إلى تسجيل أعلى معدل للفقر متعدد الأبعاد، فإن ولاية كُيديماغا تمثل أفقر ولاية في البلاد وفقا للمقاربة النقدية (في عام 2019، كان 48,6% من سكان هذه الولاية يعيشون تحت عتبة الفقر النقدي (التي تقدر بـ 19,100 أوقية) وتظهر هذه النتائج التحديات الحقيقية التي تواجه تحسين الظروف المعيشية للأسر في هذه الولاية.

وتقدم مجموعة الولايات المكونة من كُورِكُول والحوض الشرقي والحوض الغربي نفس ملامح الفقر متعدد الأبعاد تقريبًا: (1) يعاني ما بين 74% و80% من السكان من فقر متعدد الأبعاد (عند عتبة 38%)؛ (2) يعاني الفقراء في المتوسط من 58% من أشكال الحرمان المرجحة؛ (3) ويبلغ مؤشر الفقر المتعدد الأطراف حوالي 0,45، مما يشير إلى أن الفقراء يعانون من 45% من جميع أشكال الحرمان الممكنة. ويعتبر سكان ولايات تيرس زمور وداخلة نواذيبو وإنشيري ونواكشوط أقل تأثراً بالفقر متعدد الأبعاد: حيث تتراوح معدلات الفقر متعدد الأبعاد ما بين 25% و31%، وتصل شدة الفقر إلى حوالي 48%، بينما يتراوح مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ما بين 0,12 و0,14.

الجدول 3: انتشار الفقر وشدته ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (عتبة 38) حسب الولاية

الولاية	معدل الفقر (%)			شدة الفقر (%)			مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد		
	القيمة	مجال الثقة (95%)		القيمة	مجال الثقة (95%)		القيمة	مجال الثقة (95%)	
كيديماغا	90,2	85,8	94,6	63,9	60,7	67,1	0,577	0,526	0,627
كوركول	79,7	73,7	85,7	57,7	55,3	60,2	0,460	0,412	0,508
الحوض الشرقي	77,8	73,5	82,1	58,0	56,3	59,7	0,451	0,417	0,485
الحوض الغربي	74,3	65,1	83,6	58,7	55,4	62,0	0,436	0,367	0,505
العاصابة	67,3	58,4	76,2	57,5	53,9	61,0	0,387	0,316	0,457
تكانت	64,4	48,4	80,5	57,9	53,1	62,6	0,373	0,257	0,488
البراكنه	62,1	56,1	68,1	54,8	52,4	57,2	0,340	0,297	0,383
آدرار	44,4	35,5	53,3	51,5	47,5	55,5	0,229	0,171	0,286
الترارزة	39,9	32,4	47,5	50,6	48,3	52,9	0,202	0,159	0,246
نواكشوط	30,7	25,4	36,0	48,7	47,7	49,6	0,149	0,123	0,175
إنشيري	28,5	4,7	52,3	47,9	44,6	51,1	0,136	0,015	0,258
داخلة نواذيبو	26,4	19,4	33,5	47,5	45,0	50,1	0,126	0,093	0,158
تيرس زمور	25,2	18,0	32,3	48,5	47,1	50,0	0,122	0,086	0,158

وتظهر هذه النتائج المختلفة بشأن ملامح لحرمان والفقر متعدد الأبعاد فعالية تحديد الأولويات وتوجيه سياسات التنمية التي تدمج الفوارق الجهوية الملاحظة. ويبين تحليل مساهمات كل مؤشر مرجح في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ما يلي:

- بالنسبة لولايتي كُيديماغا وكُورِكُول (المناطق ذات أعلى مؤشر للفقر متعدد الأبعاد)، تساهم أبعاد «الظروف المعيشية» و«التعليم» و«التشغيل» بشكل أكبر (حوالي 80%) في الفقر متعدد الأبعاد. ويجب مواجهة تحديات كبيرة في هذه المناطق لتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تحسين النفاذ إلى المياه والكهرباء والنظافة والأمن الغذائي والتغذية (عبر تنمية القطاع الأولي) وتحسين قدرة الأسر الأكثر هشاشة على الصمود.

- تتميز ولايات الحوض الشرقي والحوض الغربي ولعصابة بحرمان كبير من حيث الظروف المعيشية مما يساهم بنسبة 32% في الفقر متعدد الأبعاد. وترتبط المساهمات العالية لبعدي «التعليم» و«الصحة» بالحرمان الشديد الذي يعاني منه السكان من حيث الالتحاق بالمدارس، وإكمال مسار التمدرس القاعدي، وإكمال التعليم الثانوي، والتغطية بالتأمين الصحي.

- يساهم بعد «التشغيل» بأكثر من الثلث في بنية مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في الولايات التي تسجل أدنى معدلات الفقر متعدد الأبعاد (نواكشوط، نواذيبو، إنشيري، وترس زمورا). وتمثل هذه المناطق أقطاب التنمية الاقتصادية الرئيسية في البلاد (في قطاعات الاستخراج والصناعة وصيد الأسماك والتجارة والخدمات وغيرها). وفي هذه الولايات، تعد البطالة ونقص استخدام العمالة هي الأعلى في البلاد بسبب الهجرة الريفية وانخفاض مستوى قابلية التوظيف لهؤلاء الشباب الذين يفتقر معظمهم إلى الشهادات (مع مستويات تعليم دون المرحلة الثانوية) كما يفتقرون إلى المؤهلات مؤهلات. وتتوافق هذه النتائج مع مساهمة بعد «التعليم» في الفقر متعدد الأبعاد والذي يبلغ حوالي 30% في هذه الولايات الأربع.

الشكل البياني 3: مساهمة الأبعاد(%) في مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد حسب ولاية الإقامة

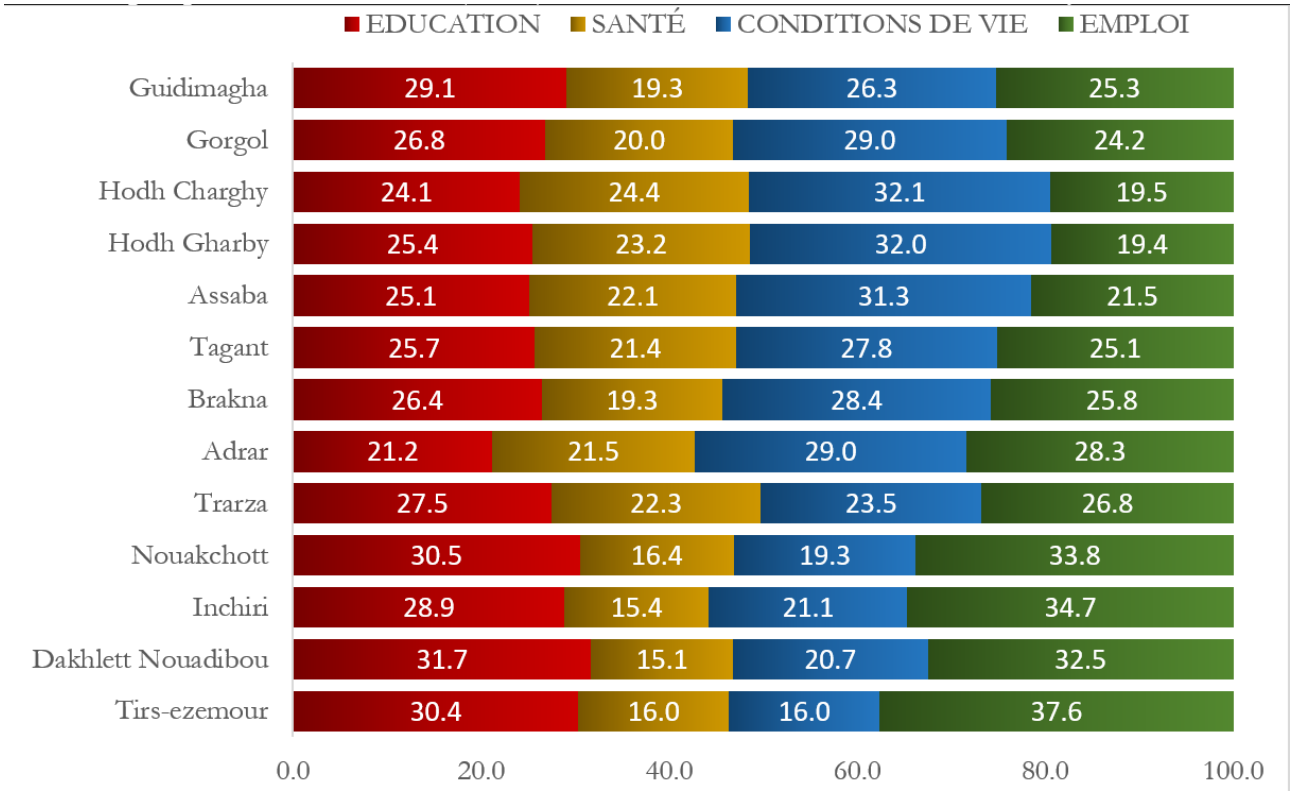

4. الفقر متعدد الأبعاد والفقر النقدي

على المستوى الوطني، يعاني 28,2% من السكان من الفقر النقدي، في حين يعاني 56,9% من الفقر متعدد الأبعاد. ويشير التحليل التقاطعي للفقر النقدي والفقر متعدد الأبعاد إلى أن حوالي 38,9% من السكان ليسوا فقراء بأي مقياس من مقاييس الفقر وأن 6 من كل 10 أشخاص في موريتانيا (61,1%) فقراء على الأقل من منظور أحد مقاييس الفقر. وعلاوة على ذلك، فإن ما يقرب من ثلث (32,9%) السكان يعانون من فقر متعدد الأبعاد ولكنهم ليسوا فقراء نقديًا، في حين أن 4,2% فقط من السكان الذين يعيشون في فقر نقدي لا يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد. كما أن ما يقرب من واحد من كل أربعة أشخاص (24%) هم فقراء في نفس من منظور مقياس للفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد.

مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد حسب الولاية (%) 2019
انتشار الفقر حسب الولاية (%) 2019

الشكل البياني 4: تداخل الفقر المتعدد الأبعاد والفقر النقدي

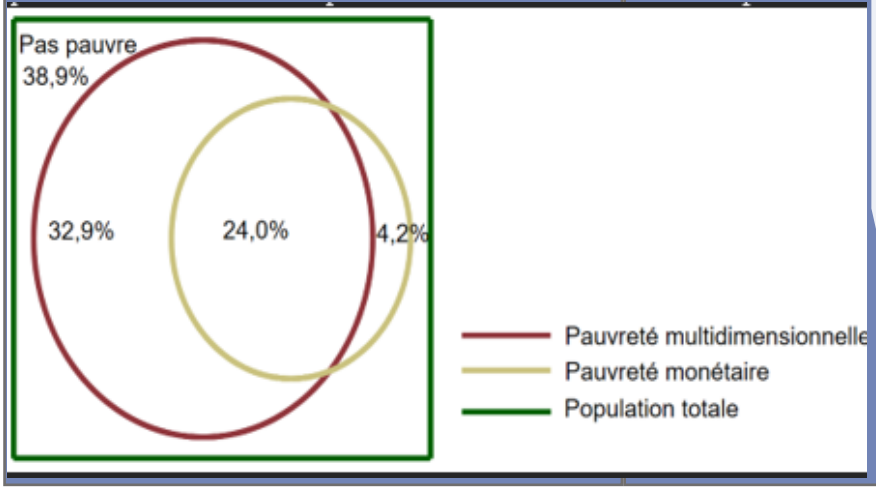

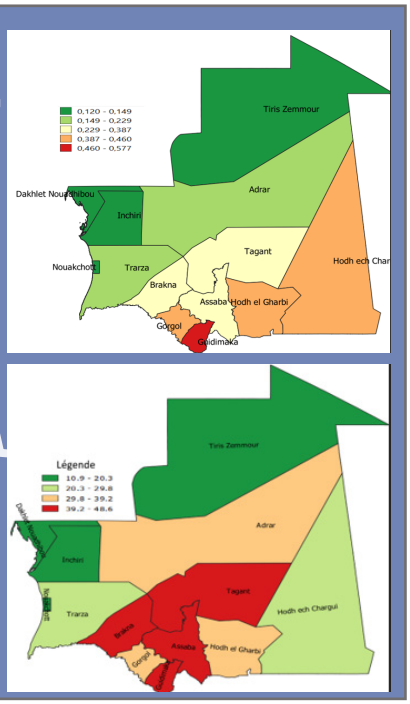

الجمعية العامة الرابعة لتحالف الساحل:

أعضاء التحالف يؤكدون شراكتهم مع دول الساحل الخمس

عقد تحالف الساحل يوم 10 يوليو 2023 بنواكشوط جمعيته العامة الرابعة التي افتتحها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

أعمال الجمعية بدأت بكلمة لرئيس الجمعية العامة لتحالف الساحل السيد خوسيه مانويل ألباريس وزير الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون بمملكة إسبانيا الذي هنأ موريتانيا على الاستقبال والحفاوة اللذين كانت الوفود موضعا لهما، مثمنا جهود فخامة رئيس الجمهورية لتنشيط مجموعة دول الساحل الخمس.

وقال إن منطقة الساحل تحظى بالأولوية بالنسبة لإسبانيا، مؤكدا أن استقرار دول الساحل أمر أساسي لتنمية المنطقة ورفاهية سكانها.

وشدد على أن العلاقة بين الأمن والتنمية وتغير المناخ أمر بالغ الأهمية، فالملايين من الناس في منطقة الساحل معرضون لخطر الوقوع في براثن الفقر بسبب الصدمات المتعلقة بتغيير المناخ إذا لم تتخذ تدابير للتكيف مع المناخ بشكل عاجل. لذا يتعين بناء مجتمعات صامدة تتوفر على آليات للحماية في مواجهة أزمة المناخ.

من جانبها السيدة سفينيا شولتسه، الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، شكرت الرئيس الموريتاني على حضور الجلسة الافتتاحية، وحيت التزام موريتانيا وجهودها لتنشيط مجموعة الساحل الخمس.

وقالت إن الساحل يتوفر على مقدرات وموارد طبيعية هائلة وطاقات شبابية واعدة وإمكانيات ضخمة في مجال الطاقات المتجددة.

بدوره، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لغرب ووسط أفريقيا ورئيس اللجنة التوجيهية التنفيذية لتحالف الساحل، أكد التزام مؤسسته بدعم مجموعة دول الساحل الخمس والفئات السكانية الأكثر ضعفا، مشيرا إلى أن مجموعة البنك الدولي عبأت أكثر من 9,3 مليارات دولار أمريكي خلال السنوات الثلاث الماضية لتوجيهها نحو الزراعة والطاقة والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية في هذه البلدان.

وقد تصدرت المناقشات خلال أعمال الجمعية العامة قضايا تعزيز الأمن في دول الساحل في ظل التحديات الأخيرة وتنامي خطر الإرهاب، وكذلك تقديم الاستراتيجية الجديدة للتنمية في دول الساحل وتعزيز التعاون بينها.

وبعد انتهاء أعمال الجمعية تم عقد مؤتمر صحفي نوه خلاله معالي وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة السيد عبد السلام ولد محمد صالح، بعمل الرئاسة الاسبانية للتحالف خلال السنوات الثلاث الماضية، وهنأ ألمانيا على توليها قيادة التحالف.

كما أشار إلى أن مجلس وزراء الساحل اعتمد خلال اجتماعه في نواكشوط برامج أولوية من أجل تعزيز وتطوير المجموعة، منبها إلى أن هذه البرامج تم عرضها أمام الجمعية العامة لتحالف الساحل.

من جانبها وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية الالمانية، السيدة سيفينا شولتسه، قالت إن تحالف الساحل جمع كافة المانحين من أجل دعم المنطقة، مؤكدة التزام التحالف بخلق مزيد من الوظائف وفرص التكوين وتغطية أفضل للاحتياجات الأساسية في منطقة الساحل.

وبدوره مدير وكالة التعاون الاسباني، السيد انتونيو ليس قال إن هذا الاجتماع كان بفضل الريادة الشخصية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني. وأضاف أن هناك أصدقاء متعددي الأطراف لخدمة مجموعة الساحل الخمس.

وعقب اختتام أعمال الجمعية الرابعة لتحالف الساحل، وزع بيان ختامي جاء فيه أن انعقاد هذه الجمعية، التي حضرها 120 ممثلا عن تحالف الساحل وشركائه في المنطقة، يأتي في سياق معقد يتسم بتدهور الوضع الأمني والإنساني وانعدام الأمن الغذائي في عدة مناطق من الساحل.

وجدد الأعضاء دعمهم للتكامل والتضامن الإقليميين ولأولويات بلدان الساحل والتزامهم لصالح السكان في ثلاث أولويات استراتيجية هي: خلق الفرص من خلال التوظيف والتعليم وتنمية المهارات، الصمود في مواجهة الصدمات من خلال دعم النظم الوطنية لمنع الازمات والتصدي لها، والتنمية الإقليمية والنفاذ إلى الخدمات الأساسية مع منح اهتمام خاص للمناطق الهشة.

كما تضمن البيان التوصيات الصادرة عن أعضاء التحالف وهي:

1. دعم التكامل والتضامن الإقليميين لمواجهة التحديات في المنطقة؛
2. تعزيز وتنسيق دعم التحالف لتلبية الاحتياجات الملحة لسكان منطقة الساحل؛
3. زيادة الالتزام الجماعي بخصوص الأولويات الاستراتيجية الثلاثة السالفة الذكر؛
4. تعزيز فعالية تحالف الساحل كمنصة للتنسيق والحوار؛
5. مواصلة جهود التحالف لضمان حصول سكان المناطق الهشة على الخدمات الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أن تحالف الساحل الذي تسلمت ألمانيا رئاسته من اسبانيا خلال هذا الاجتماع، يشكل إطارا للتنسيق يضم 27 من شركاء التنمية متعددي وثنائيي الأطراف، من بينهم 18 عضوا كامل العضوية، و9 بصفة مراقب.

وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة في مؤتمر صحفي مشترك مع وزيرة التعاون الالماني:

"بلادنا استثمرت في الحماية الاجتماعية خلال السنوات الماضية لضمان استقرارها"

استقبل معالي وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة، السيد عبد السلام ولد محمد صالح وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، الرئيسة الدورية للجمعية العامة لتحالف الساحل السيدة سيفينيا شولتسه التي زارت بلادنا. وخلال الاستقبال الذي جرى يوم 14 يوليو 2023 تباحث الجانبان حول مختلف مجالات التعاون بين البلدين، والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها، خاصة في مجال التنمية الاقتصادية.

وبعد اللقاء عقد الوزيران مؤتمرا صحفيا مشتركا تناولا خلاله مختلف أوجه التعاون الثنائي بين البلدين، والعلاقة بين تحالف الساحل ومجموعة دول الساحل الخمس التي تتولى بلادنا رئاستها الدورية. وخلال عرض تمهيدي له بالمناسبة، جدد معالي وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة تهنئته لألمانيا بمناسبة ترأسها للجمعية العامة لتحالف الساحل، مؤكدا استعداد بلادنا لتعزيز التعاون بين مجموعة الساحل وتحالف الساحل.

كما أشاد الوزير بالرؤية التي عبرت عنها رئيسة الجمعية العامة للتحالف، والتي يتقاسمها معها، بشأن تحسين ظروف حياة سكان مجموعة دول الساحل الخمس بشكل فعلي ومستدام.

وأضاف معالي الوزير أن أولويات هذه الرؤية تتركز على التشغيل، والتغير المناخي، وانعدام الأمن الغذائي، وستكون لها انعكاسات على الخدمات الأساسية في المنطقة، وبالأخص في مجالات الصحة والتعليم.

كما عبر معاليه في ردوده على أسئلة الصحافة عن متانة علاقات التعاون الثنائي بين موريتانيا وألمانيا، التي تعود إلى ستينيات القرن الماضي، مبينا أن هذه العلاقة تعتبر نموذجا للتعاون التنموي الناجح، الذي شمل مجالات عديدة من بينها التكوين الفني والمهني، والتشغيل، والحكامة، والإدارة، والبيئة، والصيد، والزراعة، والدعم الفني، وغير ذلك، مما أثمر محفظة مشاريع معتبرة ومتنوعة، ينفذ منها حاليا ما يصل تمويله إلى 64,4 مليون أورو مقدمة على شكل هبات.

ورداً على سؤال يتعلق بمصداقية وفعالية الإجراءات التي تتخذها مجموعة الساحل الخمس، في ضوء عودة نشاط الجماعات المسلحة والانقلابات إلى المنطقة، أكد معالي الوزير أن مجموعة دول الساحل الخمس تظل الإطار الوحيد المناسب لتعزيز التنمية والسلام في المنطقة رغم تعقد التحديات التي تواجهها.

وأضاف أن موريتانيا، ومن أجل استدامة وتعزيز استقرارها فيما يتعلق بالوضع الإقليمي، استثمرت على مدى السنوات الثلاث الماضية في ديناميكية تنموية موجهة نحو الحماية الاجتماعية في سياق الأزمات المتعددة، إضافة إلى عملية التهدئة السياسية التي بدأت منذ تنصيب رئيس الجمهورية.

بدورها وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، عبرت خلال ردودها عن ارتياحها وتثمينها لجهود موريتانيا بصفتها الرئيسة الدورية لمجموعة دول الساحل الخمس، وباعتبارها مركز استقرار في المنطقة، كما استعرضت أهداف برنامج تحالف الساحل خلال ترأس بلادها لهذه الهيئة، إضافة إلى مختلف أوجه التعاون الثنائي في مجال التنمية بين المانيا وموريتانيا.

كما ذكرت وزيرة التعاون الاقتصادي الألمانية الأهداف التي قامت عليها مبادرة تحالف الساحل.

وأكدت الوزيرة على مركزية الإجراءات التي تم تنفيذها في إطار مجموعة دول الساحل الخمس والتحالف في مكافحة الفقر وانعدام الأمن في منطقة الساحل، مع الالتزام بمواصلة دعم ألمانيا والتحالف لدول الساحل.

وفيما يتعلق بموقف التحالف من الانقلاب في النيجر، أشارت إلى أنهم ينسقون مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة دول الساحل الخمس من أجل العودة السلمية للنظام الدستوري في النيجر.

تنظيم طاولة مستديرة لتعبئة التمويل لمشروع الربط الكهربائي بين موريتانيا ومالي

أشرف معالي وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة عبد السلام ولد محمد صالح يوم 17 يوليو 2023 في نواكشوط على إطلاق اعمال الطاولة المستديرة الخاصة بتعبئة تمويل مشروع الخط الكهربائي عالي الجهد بين نواكشوط والنعمة، مع الربط بشبكة منظمة استثمار نهر السنغال بخط كيفه -الطينطان -يلماني-خاي.

أعمال جلسة الطاولة المستديرة تمت بحضور معالي وزير البترول والمعادن والطاقة الناني ولد أشروقة الناطق باسم الحكومة، ومعالي وزيرة البيئة السيدة لاليا كمرا وممثلين عن دول مالي وفرنسا واليابان والولايات المتحدة، ومنظمة استثمار نهر السنغال، والاتحاد الأوربي، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الأوربي للاستثمار، والبنك الافريقي للتنمية، وبنك تنمية غرب إفريقيا.

وافتتحت الجلسة بكلمة لمعالي وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة، تناولت أهمية هذا المشروع الجهوي التنموي الذي يتنزل في إطار تجسيد توجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الرامية إلى تسهيل ولوج المواطنين لطاقة نظيفة وآمنة ومستدامة.

وأكد معالي الوزير على أهمية المشروع للتنمية الجهوية في شبه المنطقة، وعلى ما سيكون له من انعكاسات إيجابية على التنمية المستدامة في موريتانيا من خلال المساهمة في تطوير القطاعات الإنتاجية، وخلق فرص عمل والتخفيف من حدة التغيرات المناخية.

وتناول معالي الوزير أهمية الطاقة بالنسبة للتنمية فهي ضرورية للنمو الاقتصادي ولخلق الوظائف ولتحسين الظروف المعيشية للسكان.

وقال إنه لذلك، وبتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وسعيا لتسهيل الولوج لطاقة آمنة ومستدامة ورخيصة التكلفة للسكان وخدمة للتنمية الاجتماعية الشاملة لبلادنا، تم تنظيم هذا الاجتماع لمناقشة سبل تمويل هذا المشروع.

وأوضح الوزير أن بناء هذا الخط الكهربائي ذي الجهد العالي سيمكن من نقل 600 جيكاوات سنويا وذلك ما سيتيح لأكثر من 620 ألف نسمة في البلدين الحصول على كهرباء آمنة ورخيصة ونظيفة.

وأشار معالي الوزير أن الطبيعة الجهوية والاندماجية لهذا الخط ستشكل مساهمة في تفعيل السوق الحرة الافريقية.

وشهدت الجلسة تقديم عروض حول قطاع الطاقة في بلادنا وحول هذا المشروع الكبير الذي يشمل إنشاء محطتين للطاقة الشمسية وتخزينها في كيفه والنعمة، وسيمر عبر عدة ولايات هي الترارزة ولبراكنة وتكانت ولعصابة والحوضين انطلاقا من نواكشوط.

كما تم خلال الجلسة فتح نقاشات مستفيضة أثمرت إعلان كافة الشركاء عن استعدادهم لتمويل المشروع بشكل كامل.

وستتواصل الاجتماعات خلال الأيام القادمة لتعبئة تمويل المشروع المقدر بمليار دولار امريكي، علما بأن بعض الشركاء التزموا فعلا بالمساهمة بمبلغ 600 مليون دولار من الكلفة الاجمالية للمشروع ويتوقع أن يعلن البقية الالتزام بما تبقى من التكاليف خلال الاجتماعات القادمة بعد تأكيد الجميع على تعهدهم بالمساهمة في تمويل المشروع.

الصين تلغي جزءا من ديونها المستحقة على بلادنا

وقع معالي وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة السيد عبد السلام ولد محمد صالح، صباح يوم 18 أغشت 2023 بمباني الوزارة، مع سعادة سفير جمهورية الشعبية الصينية في بلادنا السيد لي بيجي، على بروتوكول اتفاق يلغي جزءا من الديون المستحقة للصين على بلادنا، وتشمل هذه المذكرة ثلاثة قروض بقيمة ما يناهز 147 مليون يوان رمنبي، أي ما يعادل حوالي 760 مليون أوقية.

وفي كلمته بالمناسبة عبر معالي وزير الاقتصاد عن شكره العميق للشعب والحكومة الصينيين على مستوى التعاون الرفيع الذي يربط بلدينا والذي سيساهم في إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

وأضاف أن هذا التوقيع يأتي بعد أيام من الزيارة الناجحة لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لجمهورية الصين الشعبية، حيث التقى خلالها بفخامة السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية والوزير الأول وكبار المسؤولين الصينيين، وهي الزيارة التي فتحت أفقا أرحب للتعاون الثنائي.

وعبر معالي الوزير في كلمته عن ارتياحه لمستوى مواكبة الحكومة الصينية لبلادنا في العمل على بلورة وتمويل مشاريع هيكلية طموحة، وذكر على سبيل المثال مشروع الصرف الصحي لمدينة نواكشوط.

وبين معالي الوزير أن هذا التوقيع يأتي في وقت تنفذ فيه بلادنا، برنامجا هاما للإصلاحات الاقتصادية، بهدف تدعيم الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة أسس صلبة لنمو اقتصادي مستديم وشامل والحد من الفقر.

بدوره أكد سفير جمهورية الصين الشعبية ببلادنا أن زيارة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني للصين نهاية شهر يوليو الماضي مكنت من وضع خطة عمل جديدة للتعاون التنموي الثنائي بين البلدين.

وأشار إلى أن التنازل عن هذه القروض اليوم يتنزل في إطار المساعدة الصينية الهادفة إلى تخفيف عبء المديونية عن موريتانيا ولدعم التنمية.

وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة يستقبل رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

استقبل معالي وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة عبد السلام ولد محمد صالح يوم 25 يوليو 2023 بمكتبه سعادة رئيس مجلس إدارة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي محمد بن عبيد المزروعي.

وكان اللقاء مناسبة لاستعراض وجهات النظر حول سبل تعزيز علاقات التعاون بين بلادنا وهذه الهيئة في مجال ترقية الاستثمارات الزراعية.

حضر اللقاء المدير العام المساعد للتمويلات والتعاون الاقتصادي السيد محفوظ ولد أحمدو، كما حضر إلى جانب سعادة رئيس الهيئة عدد من طاقم مؤسسته.

توقيع اتفاقية حول تعزيز القدرات بين بلادنا و «اليونسيف»

وقع الأمين العام لوزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة يعقوب ولد أحمد عيشه رفقة الأمين العام لوزارة المالية مامادو جالو مع ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» « مارك لويسي، يوم 17 يوليو 2023، على اتفاقية تعاون حول تعزيز القدرات في مجال إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة الخاصة بالقطاعات الاجتماعية.

وفي كلمة له بالمناسبة قال الأمين العام لوزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة إن الاتفاقية ستشكل إضافة نوعية لدعم السياسات الحكومية في مجال التصور وتنفيذ البرامج الاجتماعية وحكامتها من خلال التكوين ودعم القدرات.

وأوضح أن توزيع الموارد على مستوى القطاعات الاجتماعية يمثل 38٪، حيث ارتفعت من 120 مليار أوقية قديمة سنة 2019 إلى ما يزيد على 410 مليار أوقية سنة 2023 على سبيل المثال.

وأضاف الأمين العام أن تأثير هذه الجهود أعطى نتائج قيمة، لهذا انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وانخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية بشكل ملحوظ، كما استمر تزايد معدل تمدرس الأطفال مع المساواة بين الجنسين.

وبدوره قال ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة، إن الصندوق يقوم بتعاون وثيق مع الفاعلين الحكوميين لتعزيز سياسية ميزانوية شاملة تعكس حقوق ومصالح الأطفال في موريتانيا.

وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة يوقع خطة عمل في إطار «الحزام والطريق» لتعزيز علاقات التعاون بين موريتانيا والصين

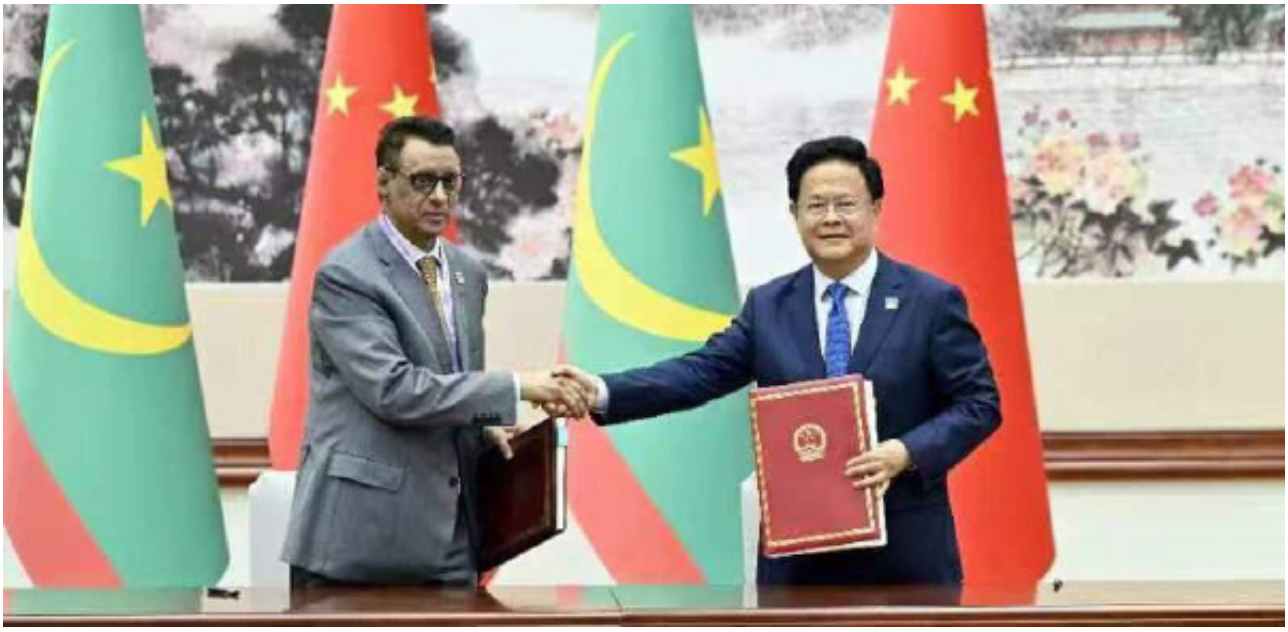

على هامش زيارة الصداقة والعمل التي قام فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني لجمهورية الصين الشعبية ما بين 27 و31 يوليو 2023، وقع وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة السيد عبد السلام ولد محمد صالح اتفاقية مع المسؤول الوطني للتنمية والإصلاحات الصيني زهينغ شانجي في مدينة تشنغدو الصينية تتضمن خطة عمل بشأن الدفع قدما بالتعاون بين البلدين في إطار الحزام والطريق.

كما عقد معالي وزير الاقتصاد على هامش الزيارة في مدينة شنكدو الصينية جلسة عمل مع وزير التعاون الاقتصادي والتجارة الصيني السيد وانغ وينتاو، حيث تباحث الطرفان حول سبل تعزيز التعاون بين البلدين خاصة في مجال الاستثمارات والتمويلات الميسرة.

واستعرض معالي الوزير التوقعات الاقتصادية الواعدة لبلادنا، وكذلك ما تحظى به من مقدرات وموارد طبيعية متنوعة ووافرة، يمكن أن تشكل قاعدة لتعاون متبادل على أساس (رابح-رابح) بين بلادنا والصين. ودعا الوزير، جمهورية الصين الشعبية للاستفادة من هذه الفرص مع مزايا الاستثمارات العمومية والخصوصية في كافة القطاعات الاقتصادية.

وفي بيجين، عقد معالي وزير الاقتصاد جلسة عمل مع رئيس بنك الصادرات الصيني السيد شينغ جون رين، بحضور سعادة سفيرنا لدى الصين السيد محمد عبد الله البخاري الفلالي، والمفوض السامي لمنظمة استثمار نهر السنغال السيد محمد ولد عبد الفتاح. وتم خلال هذه الجلسة مناقشة المشاريع المطروحة للتمويل في بلادنا خاصة مشروع الصرف الصحي لنواكشوط الذي أعطى البنك الصيني موافقته المبدئية على تمويله. وستبدأ الفرق الفنية لمباشرة الدراسات التنفيذية وتقييم المشروع .

كما تمت مناقشة عدة مشاريع أخرى قدمتها منظمة استثمار نهر السنغال التي يرأس فخامة رئيس الجمهورية مؤتمر رؤساء دولها وحكوماتها، حيث أبدى البنك استعداده لتمويل هذه المشاريع.

وتجدر الإشارة إلى أن فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني أكد خلال حفل توقيع خطة العمل الذي تم تحت إشرافه رفقة الرئيس الصيني السيد شي جين بينغ، تمسك موريتانيا بسياسة صين واحدة، واستعداد بلادنا لتعزيز التعاون مع الصين في مجال الاقتصاد والتجارة والطاقة، والارتقاء بالعلاقات الموريتانية-الصينية إلى آفاق جديدة.

وأضاف أن مبادرة الحزام والطريق ومبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي ومبادرة الحضارة العالمية التي طرحها الرئيس شي تمثل تمامًا للأعراف الحاكمة للعلاقات الدولية.

من جانبه، الرئيس الصيني قال إن الصين تقدر دعم موريتانيا الثابت للقضايا المتعلقة بالمصالح الأساسية الصينية، مضيفا أن الصين ستواصل دعم موريتانيا في اتباع مسار تنموي مناسب لظروفها الوطنية، ومعارضة التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

وأوضح أن الصين ستواصل تقديم المساعدة بأقصى ما في استطاعتها. وأكد أن توقيع خطة عمل بين الصين وموريتانيا بشأن تعزيز التعاون في إطار الحزام والطريق سوف يعمق ويوسع التبادلات والتعاون في مختلف المجالات.

وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة يستقبل وفدا من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

أستقبل معالي وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة السيد عبد السلام ولد محمد صالح، يوم 04 أغشت 2023 بمكتبه، وفدا رفيع المستوى من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، برئاسة سعادة السفير حسام زكي الأمين العام المساعد، رئيس مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية.

واثناء اللقاء تم التطرق إلى مستوى التحضيرات الجارية لتنظيم الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقرر عقدها في نواكشوط خلال شهر نوفمبر القادم.

وأبلغ معالي الوزير الوفد الزائر بالتوجيهات السامية التي أعطاها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني من أجل توفير الشروط اللازمة لنجاح هذه القمة، كما عبر معاليه عن ضرورة العمل الجاد من أجل خروج هذه القمة بنتائج ملموسة وهامة ترقى لتطلعات شعوبنا العربية.

من جانبه، أبدى وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية شكره وامتنانه للسلطات الموريتانية على حسن الاستقبال وكرم الضيافة التي حظي بهما منذ وصوله لبلادنا. كما عبر عن ارتياحه لمستوى التقدم الملاحظ في التحضيرات الجارية وثقته التامة في الجهات الموريتانية المعنية القائمة على استكمال الإعداد المحكم لهذه القمة.

وحضر اللقاء إلى جانب وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كل من السادة هارون انكنورو كودورو مكلف بمهمة والمصطفى سيدي محمد المستشار الاقتصادي ومحمد تقره المدير العام للمديرية العامة للتقييم والمتابعة والإصلاحات وعمر مولاي إدريس نقطة الاتصال مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

منسق اللجنة الوطنية لتنسيق أعمال مجموعة الساحل يرأس اجتماع خبراء المجموعة

نظم خبراء من مجموعة دول الساحل الخمس يوم 8 يوليو 2023 في نواكشوط، اجتماعا في إطار التحضير للدورة العادية الثانية عشر لاجتماع مجلس وزراء المجموعة المنعقد في نواكشوط.

و ترأس اجتماع الخبراء بشكل مشترك، منسق اللجنة الوطنية لتنسيق أعمال مجموعة دول الساحل الخمس بموريتانيا، السيد السالك ولد عينات، والأمين التنفيذي للجنة التنفيذية لمجموعة دول الساحل الخمس، السيد آريك تيارى.

وتضمن جدول اعمال الاجتماع دراسة عدد من الملفات التي يتقدم لمجلس الوزراء الذي سيلتئم غدا الاحد من بينها الاستراتيجية الأمنية والتنموية للمجموعة إضافة لبرنامج الاستثمار الاولي للمجموعة و كذا تحديد ضوابط للنظيم المؤسسي للجنة التنفيذية لمجموعة دول الساحل الخمس.